الشراكات الاستراتيجية أداة فعالة في دعم جهود التنمية الشاملة والمستدامة

تضع دولة الإمارات العربية المتحدة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن أبرز الأولويات الوطنية والحكومية، ملتزمة بذلك بوعد ألا يُترك أي أحد خلف ركب التنمية الشاملة والمستدامة. وفي هذا الإطار أطلقت الدولة العديد من المشاريع والمبادرات الرائدة والتي تشمل كافة أهداف التنمية المستدامة، ومن بينها الهدف الـ17 الخاص بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

وانطلاقاً من موقعها الرائد عالمياً في مجالات إدارة وتطوير وتنمية النظم المالية وفق أفضل الممارسات العالمية المعتمدة، سخّرت وزارة المالية قدراتها المتميزة لعقد الشراكات الاستراتيجية مع شركائها من القطاعين العام والخاص داخل وخارج الدولة؛ حيث تعمل الوزارة على تطبيق منظومة متكاملة لإدارة العلاقة مع الشركاء توضح إجراءات الشراكة من خلال تحديد الشركاء وتصنيفهم وفق آليات محددة، وهو ما ينسجم مع جهود الوزارة لتحقيق توجهات الدولة ومستهدفات الجهات الاتحادية الحكومية والقطاع الخاص.

وتشمل قائمة شركاء الوزارة 21 شريكاً استراتيجياً، و26 شريكاً رئيسياً، و8 شركاء دوليين. وتشير إحصائيات الوزارة **إلى** ارتفاع نسبة سعادة الشركاء من 83% عام 2019 إلى 84% عام 2020. وتتولى لجان متخصصة في الوزارة إدارة اتفاقيات الشراكة والتعاون المشترك وتبادل المعلومات والخبرات وإدارة العضويات في المنظمات العالمية من خلال دليل إدارة اللجان.

فعلى صعيد المشاريع المشتركة، تسعى الوزارة إلى تعزيز مكانة الدولة عالمياً من خلال تعزيز العلاقات وبناء الشراكات الاستراتيجية محلياً وإقليمياً ودولياً. وفي هذا الإطار، أبرمت الوزارة عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مثل الاتفاقية الموقعة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي ساهمت في التعرف على المجالات التي يمكن التركيز عليها مع الشركاء لضمان ضبط النفقات غير المبررة عبر استبدالها بمنافع متبادلة مع الشركاء.

كما قامت الوزارة بتنفيذ عدة مشاريع ومبادرات على الصعيد الدولي بما يتماشى مع الهدف الـ17 للتنمية المستدامة، ومن ضمن هذه المشاريع والمبادرات تنظيم ورش العمل حول القضايا المتعلقة بالمعاهدات الضريبية بالشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وعلى المستوى الإقليمي، نفذت وزارة المالية عدة مشاريع مشتركة من بينها مشروع تطوير وتعزيز مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات" الهادف إلى تطوير النظم والتقارير الإحصائية بالشراكة مع صندوق النقد العربي.

وعلى المستوى المحلي، ساهمت المشاريع المشتركة التي نفذتها الوزارة في تحقيق أهداف الأجندة الوطنية وذلك على غرار إصدار قانون الإعسار الذي يساهم في رفع مؤشرات الحصول على الائتمان وتسوية حالات الإعسار، ومشروع ربط نظام المالي الاتحادي ونظام الإمارات بنظام إدارة الخزينة بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة. كما تقوم وزارة المالية بجمع وإعداد التقرير المالية الموحدة على مستوى الدولة بالتعاون مع الشركاء من خلال نظام بوابة الإمارات لتقارير إحصاءات مالية الحكومة، وهو النظام الأول من نوعه في المنطقة ويعتبر النظام الأول في المنطقة يوفر قاعدة بيانات إحصاءات مالية الحكومة على مستوى الدولة والذي ساهم في دقة وشمولية وتوقيت وتنفيذ إعداد البيانات المالية وفقاً للمتطلبات الدولية ، حيث قفزت الدولة 51 مرتبة دفعة واحدة لتكون الدولة 16 عالمياً في تقرير "مخزون البيانات المفتوحة ODIN" لعام 2020 و احتلت الدولة الإمارات مرتبة الـ12 عالمياً والأولى في منطقة غرب آسيا في تقرير «مخزون البيانات المفتوحة (ODIN)» لعام2022.

وحيث تحدد البيانات نسبة الإنفاق الحكومي حسب وظائف الحكومة على مستوى الدولة.

القيمة بالمليون درهم

2018	2019	2020	2021	*2022	المؤشر
436,654	436,711	399,544	402,382	427,107	مجموع النفقات
171,408	163,026	177,927	127,129	106,302	الخدمات العمومية العامة
23,166	24,372	23,917	24,749	25,049	الدفاع
65,291	61,775	42,220	54,501	59,250	النظام العام وشؤون السلامة العامة
54,710	60,341	41,047	46,844	58,906	الشؤون الاقتصادية
7,876	5,706	5,989	7,333	8,152	حماية البيئة
20,990	26,852	16,476	23,298	33,368	الإسكان ومرافق المجتمع
24,636	24,426	44,547	44,046	55,396	الصحة
10,278	11,094	7,894	9,628	16,443	الترفيه والثقافة والدين
23,425	23,671	21,674	22,723	23,549	التعليم
34,874	35,449	17,855	42,131	40,692	الحماية الاجتماعية

تصنيف النفقات الحكومية حسب الوظيفة 2020

*بيانات عام 2022 مبدئية وفي انتظار الاعتماد

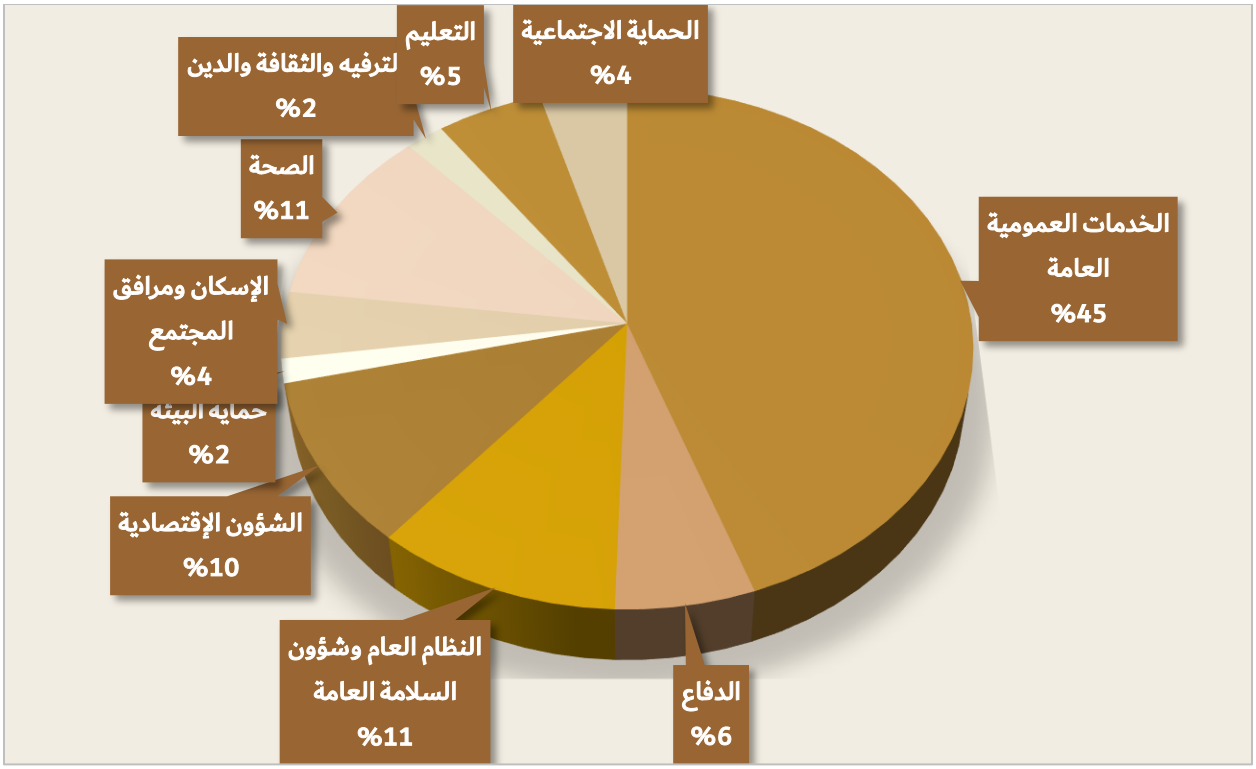

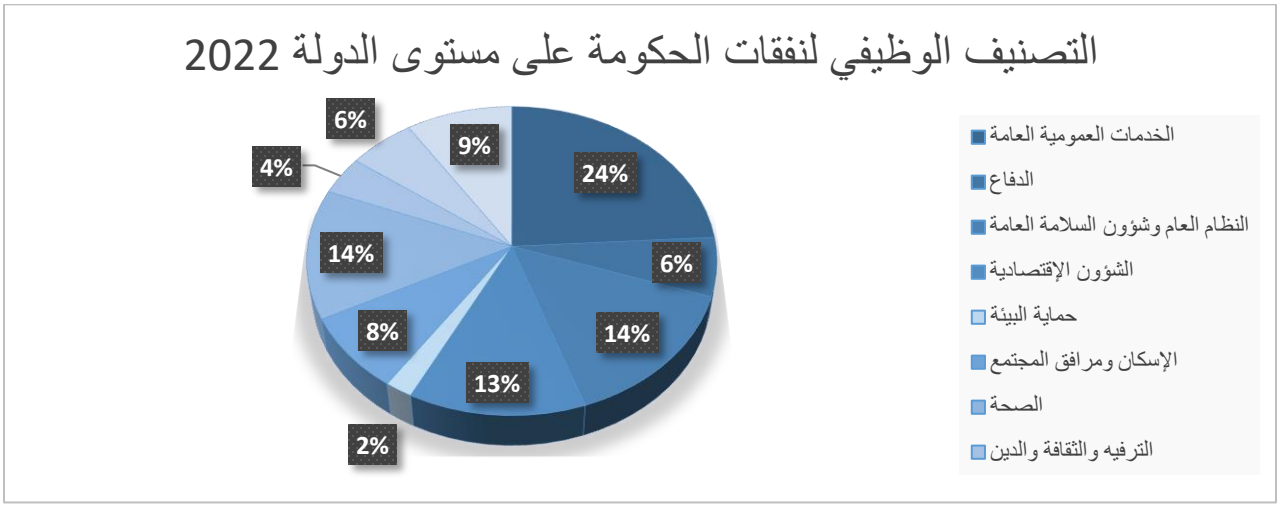

وعمدت الوزارة خلال جائحة كوفيد-19 إلى رفع مذكرات بشأن وقف إجراءات محددة من الشركات نظراً للاوضاع الاحترازية المتبعة وتقلبات الأسواق العالمية. ونتيجة لهذه الجهود ارتفعت مكانة الدولة إقليمياً وعالمياً في العديد من مؤشرات التنافسية العالمية بما في ذلك مؤشر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (المرتبة 16 عالمياً)، ومؤشر تقرير التنافسية العالمي (المرتبة 25 عالمياً) لعام 2020.

وعلى مستوى الخدمات التي تقدمها، تسعى وزارة المالية إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال دعم توجهات الدولة في تطبيق معايير النجوم العالمي لتصنيف الخدمات، والعمل على تبني التغيير الشامل للخدمات الحكومية. وتعمل الوزارة وفق دليل إدارة العمليات والخدمات المعتمد وبالاستناد الى دليل إدارة العلاقة مع الشركاء، ونتائج

التغذية الراجعة عن الخدمات، على تطوير خدماتها بالاشتراك مع العديد من الجهات الشريكة والبالغ عددها أكثر من 20 جهة.

وفي هذا الإطار، قامت الوزارة بتطوير 8 خدمات مشتركة، مثل خدمة صندوق محمد بن راشد للابتكار، حيث تم تنفيذ أكثر من 730 جلسة للأعضاء وأكثر من 180 فرصة شراكة تم تسهيلها وبدعم أكثر من 60 خبيراً من مختلف القطاعات، وبلغت نسبة رضا الأعضاء أكثر من 90%، وعليه تم استحداث 77 فرصة عمل جديدة وتمكّن الأعضاء من الحصول على 187 مليون درهم قيمة التمويل نتيجة للخدمات المقدمة من الصندوق.

وعلى التوازي مع ذلك، ساهمت الوزارة في تطوير خدمة مبروك ما ياك، الهادفة إلى إصدار جميع المستندات للمواليد الجدد في زيارة واحدة فقط، وخدمة باقة أحسن لله عزائك، وخدمة باشر أعمالك خلال 15 دقيقة، وذلك بالشراكة مع 5 جهات، من خلال استيفاء الرسوم وتسويتها لمستحقيها آلياً عبر نظام الدرهم الإلكتروني في قناة واحدة لتيسير الإجراءات على الجمهور.

ومن بين الخدمات المشتركة أيضاً، قدمت الوزارة خدمات تكامل أنظمة الرواتب بالتعاون مع البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية. وخدمة تفعيل نظام الدخول بالهوية الرقمية، حيث تم توحيد آلية الدخول الموحد على مستوى الدولة لتسهيل إمكانية الوصول الى الخدمات المشتركة في الحكومة بطريقة آمنة. بالإضافة الى خدمة الرد على الملاحظات والاستفسارات والاقتراحات في مجال التكامل الاقتصادي الخليجي والتي اشترك في تنفيذها 13 جهة، وتم تبني النظام لدى الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي عام 2021. وبالإضافة إلى ما تقدم، خاطبت الوزارة خلال جائحة كورونا الجهات الحكومية لتفعيل خدمة الخصم المباشر ليتسنى للمتعاملين دفع رسوم الخدمات خصماً من الحسابات البنكية دون الحاجة لزيارة الفرع او استخدام البطاقات البلاستيكية للتسهيل عليهم.

وبادرت وزارة المالية إلى تنفيذ عدد من مشاريع الربط والتكامل خلال عام 2020 ومنها إطلاق المنصة الرقمية الموحدة لتسوية رسوم الخدمات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية مما يشكل تحولاً جذرياً في الترابط بين أنظمتها وتقديم الخدمات المشتركة لتحقيق استدامة التدفقات المالية للإيرادات الاتحادية والمحلية. كما تم الربط المباشر بين نظام الأرشفة والنظام المالي ونظام الموارد (Oracle EBS) بشكل مباشر دون الحاجة إلى طرف ثالث.

وشملت مشاريع الربط التي تنفذها الوزارة أيضاً الربط الإلكتروني مع الشركاء والمتعاملين مثل المصرف المركزي، والهيئة الاتحادية للهوية والجنسية، وشركة اتصالات، وديوا، وفيوا، ووزارة الاقتصاد، ووزارة الصحة ووقاية المجتمع، ووزارة العدل؛ كما تم بناء منصة تكاملية للحكومات الاتحادية والمحلية ذات خصائص تدعم جميع أنواع التقنيات لتوحيد قاعدة البيانات مع الجهات الاتحادية التي لا تستخدم النظام المالي الاتحادي ولديها أنظمة مالية مستقلة.

إلى جانب ذلك، عملت الوزارة على إصدار دليل أحكام وإجراءات عقود الشراكة بين الجهات الاتحادية والقطاع الخاص بهدف خفض المصروفات الاتحادية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص. وبادرت بالتعاون مع شركائها إلى إصدار دليل إدارة المخاطر المالية على مستوى الدولة، وقانون مجلس الاستقرار المالي لتجنب المخاطر النظامية والتقليل من آثارها، والعمل على مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوحيد السياسة المالية والنقدية بالتنسيق مع المصرف المركزي والدوائر المالية المحلية.

وتشمل شراكات وزارة المالية على المستوى المحلي العديد من الشركاء في المجالات المالية والاقتصادية، وذلك بهدف توسيع القاعدة الاستثمارية لدولة الإمارات في مختلف أنحاء العالم. ومن بين هذه الشراكات التعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لربط نظام إدارة الخزينة بنظام التحويل المالي الإماراتي، والتعاون مع خمسة بنوك لتقديم خدمات الدرهم الإلكتروني للمتعاملين.

وبهدف تنسيق السياسات المالية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات، تم تشكيل مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية على مستوى الدولة عام 2008، حيث يقوم المجلس بإعداد السياسات المالية، والتشاور حول الميزانية الاتحادية والمستجدات المالية والاقتصادية والتنسيق بشأن السياسات الخاصة بتنمية الإيرادات والسياسات الضريبية. وكان من إنجازات المجلس تطوير وتطبيق سياسات مثل: السياسات الضريبية، سجل المخاطر المالية على المستوى الوطني، تبادل المعلومات الضريبية، ومشروع الميزانية العمومية لدولة الإمارات وفقاً لمعايير صندوق النقد الدولي. كما ساهم المجلس في تحقيق دولة الإمارات المرتبة 12 عالمياً، والاولى في مجموعة غرب آسيا، في فئة "البيانات المفتوحة لعام 2022"، ومنح وكالة التصنيف الدولية "موديز" تصنيف Aa2 في الجدارة الائتمانية لحكومة الإمارات. كما حصدت الدولة في تصنيف وكالة "فيتش" العالمية للتصنيف الائتماني على تصنيف ائتماني سياديAA - "قوي جداً"

وتعاونت الوزارة مع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بهدف توفير البيانات المالية لصفحة الوطنية الموجزة (NSDP). كما عملت الوزارة على إصدار القوانين الداعمة التي من شأنها تسهيل عمل الجهات الحكومية، حيث عمل فريق عمل الوزارة بالتعاون مع الشركاء على استصدار مرسوم بقانون اتحادي رقم 23 لسنة 2019 والذي تضمن تعديل بعض أحكام قانون الإفلاس المعمول به حالياً؛ وعملت الوزارة مع شركائها على تشخيص الفجوات التي تحد من تقدم الدولة في محوري الحصول على الائتمان وتسوية حالات الإعسار؛ حيث تم استيفاء معيارين من أصل المعايير الاثنا عشر المندرجة تحت "قوة مؤشر الحقوق القانونية".

وعلى المستوى الدولي، تواصل وزارة المالية العمل على بناء شراكات استراتيجية دولية تعزز علاقات دولة الإمارات المالية والاقتصادية والتجارية مع الهيئات والمؤسسات والصناديق الدولية والإقليمية في مختلف دول العالم. وتشارك الوزارة بفاعلية في المنظمات والصناديق المالية الدولية والإقليمية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، وصندوق أوبك للتنمية الدولية، وصندوق شراكة دوفيل الدولية لمساندة الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية. كما أبرمت الوزارة 134 اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي و100 اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات، بالإضافة إلى توقيع 8 اتفاقيات تبادل المعلومات الضريبية.

واستفادت العديد من الجهات الوطنية من هذه الاتفاقيات مثل مجموعة طيران الاتحاد التي استطاعت التوسع إلى أسواق ووجهات جديدة، وسوق أبوظبي العالمي وذلك من خلال تخفيض أو الإعفاء الكامل من الضرائب المقتطعة الناتجة عن التجارة عبر الحدود، وتمويل وإيجار الطائرات؛ كما ساهمت هذه الاتفاقيات في دعم جهود النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال توفير فرص عمل جديدة.

وشملت الشراكات الاستراتيجية التي عقدتها الوزارة مع الهيئات والمؤسسات والصناديق الدولية والإقليمية في مختلف أنحاء العالم توقيع العديد من الاتفاقيات مثل الاتفاقية الإطارية للمساعدة المتبادلة في المسائل الضريبية (MAC) والتي تهدف إلى تحقيق الالتزام بتبادل المعلومات الضريبية مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتفاقية الإدارية متعددة الأطراف للتبادل التلقائي للمعلومات (MCAA) وفقاً لمعيار الإبلاغ المشترك (CRS) والذي ينظم بدوره إجراءات التبادل التلقائي للمعلومات بين الدول الأطراف في اتفاقية (MAC). وكان لهذه الاتفاقيات آثار إيجابية كبيرة على الدولة من أبرزها إزالة اسم الدولة من قائمة الاتحاد الأوروبي للدول غير المتعاونة في المجال الضريبي.

وتعاونت الوزارة مع شركاءها على تنفيذ العديد من المشاريع التنموية المشتركة ومن أهمها: صندوق الأوبك للتنمية الدولية، حيث ساهمت في زيادة راس المال المقرر لصندوق الأوبك للتنمية الدولية "أوفيد"؛ وصندوق النقد العربي، من خلال مشاركة موظفي الجهات الاتحادية والمحلية في الدورات التدريبية التي ينظمها معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق، وتطوير وتعزيز مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات" من أجل تطوير النظم والتقارير الإحصائية؛ والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، حيث استفاد المستثمرون ورجال الأعمال

والشركات العاملة بالدولة من الخدمات والأنشطة المقدمة من مكتب المؤسسة الذي تستضيفه الدولة في دبي؛ ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن تنظيم ورش العمل حول القضايا المتعلقة بالمعاهدات الضريبية، وعقد سلسلة ورش عمل سنوية منذ عام 2007 ومازالت المذكرة يتم تجديدها كل 3 سنوات؛ بالإضافة الى الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، من خلال إصدار الصكوك الإسلامية وتطوير آليات العمل للمركز الدولي الإسلامي للمصالحة والتحكيم.

وكان لهذه الاتفاقيات والشراكات الاستراتيجية الدولية دور أساسي في تعزيز مكانة الدولة العالمية في مختلف المؤشرات العالمية؛ ففي الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2020، احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى عربياً وإقليمياً، كما حققت الدولة في المؤشرات المالية المرتبة الثالثة عالمياً في السياسة الضريبية والمرتبة الثالثة عالمياً في كفاءة الحكومة والترتيب الرابع عالمياً في الأداء الاقتصادي والمرتبة الخامسة عالمياً في المالية العامة.

ولا تزال دولة الإمارات تتصدر المشهد التنافسي على المستوى الإقليمي للسنة السابعة على التوالي، حيث حققت المرتبة الثالثة عالمياً في السياسة الضريبية، أما في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فقد تقدمت الدولة مرتبتين مقارنة بترتيب العام 2018 لتصبح في المرتبة الخامسة والعشرين عالمياً والأولى عربياً، وحققت الدولة في المحاور المالية المركز الأول عالمياً في مؤشر ديناميكيات الدين وقلة فجوة الائتمان، والمرتبة الأولى عالمياً في محور استقرار الاقتصاد الكلي، والترتيب الواحد والثلاثين عالمياً والأول خليجياً في محور النظام المالي.

وستواصل وزارة المالية العمل على تسخير قوة الشراكات الاستراتيجية البناءة لدعم الأهداف الحكومية والمستهدفات الاستراتيجية للوزارة، بما يساهم في دعم وتعزيز جهود تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المجالات المالية والاقتصادية.

روابط أخبار أهداف التنمية المستدامة:

- الإمارات تشارك في الاجتماع الأول لمجموعة عمل التمويل المستدام للعام 2023
- وزارة المالية تعقد جلسة عامة تحت عنوان "دور السياسات الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة"

-انتهى-